http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1636) السنة السابعة -السبت (24) تشرين الاول 2009

اتهامات متبادلة :و القضية قيّدت ضد مجهول!

جنون ارتفاع أسعار الأدوية ضاعف أعداد المرضى ونسب الوفيات!

بغداد /وائل نعمة

ادوية من كل المناشئ

دخل أبو علي حاملا وصفة الدواء الى احدى صيدليات شارع الكندي في الحارثية، كان على عجالة من أمره، لان ابنه عليا الصغير كان مصابا بجرثومة في المعدة، ويحتاج الى علاج سريع، فالطفل لا يكف عن البكاء من الألم، وضعت الصيدلانية الأدوية على الطاولة التي امامها بعد ان جمعتها في كيس صغير مع الوصفة، وابتسمت ابتسامة عريضة تدعو للتفاؤل والارتياح، منتظرة ان تحصل على مبلغ ٥٠ ألف دينار مقابل الحصول على الدواء، حينها وقف أبو علي مذهولا من الرقم الذي طلبته، وما كان عليه الا ان يدس يده في جيبه ويخرج ماكان مطلوبا منه، اخذ أبو علي الدواء واخذ ابنه الصغير الذي كان على يدي أمه، عائدا الى البيت.

في الطريق تذكر أن اجرة عمله اليومي منذ باكورة الصباح حتى مغيب الشمس خمسة عشر الف دينار فقط، وما طلبته الصيدلانية يساوي عمل ثلاثة ايام وثلث، ولو أضاف معه مبلغ اجرة الطبيب واجرة النقل، سنصل بعملية حسابية بسيطة الى ان ابو علي قد دفع اجرة اسبوع كامل من العمل للطبيب والدواء من دون ان يضع في فم اطفاله لقمة واحدة

الأدوية وتقلب المزاج

حسين مرعي رجل في منتصف العقد الخامس من عمره، يعمل موظفاً في دائرة بلدية ويعاني من مرض السكري منذ فترة طويلة وهو مستمر في تناول ذلك النوع من العلاج الا وهو (كلوفج ٨٥٠) وهو ألماني المنشأ، و يشكو حسين من تضارب سعر ذلك الدواء بين صيدلية واخرى، وقد ذهب الى اكثر من ذلك وهو يدون اسعار تلك المادة الدوائية واسماء الصيدليات التي حاول ان يشتري منها ذلك العلاج وهي كالتالي، صيدلية تبيع ذلك النوع من العلاج بسعر (٧٥٠) دينارا فقط، وهناك من يبيع تلك المادة بـ(١٠٠٠) دينار للشريط الواحد، أما من جهة اخرى فهناك صيدليات تبيع هذه المادة عينها بسعر (١٢٥٠) دينارا، وهناك صيدليات تأبى الا ان تبيع تلك الماده المتقلبة المزاج والاسعار بـ(١٥٠٠) دينار عراقي، علما بان المادة المذكورة هي نفسها في الصيدليات جميعها.نحن ننظر بعين المشفق الى اولئك الناس الفقراء، فإذا كانت مادة واحدة لها اكثر من تسعيرة فكيف الحال لو كانت الوصفة الدوائية كلها، فلربما يكون الفرق اكثر من ١٠ الاف دينار عراقي، فهل يعقل ايها الصيادلة الاعزاء ان صيدلية الـ(...) التي تبيع تلك المادة المذكوره اعلاه بـ(٧٥٠) دينارا عراقيا فقط تتعرض الى الخسارة؟ انها بالتاكيد لديها ربح معقول ومنصف من اصل الشراء، فلماذا هذا التباين الرهيب في الاسعار؟

٤٥ الف دينار للامبولة الواحدة

محمد عبد الأمير ٤٨ سنة (سائق تكسي) يقول: تعرضت زوجتي الى مرض في الكبد استدعى نقلها الى المستشفى وبعد اجراء الفحوصات الطبية عليها أقر لها صرف نوع من العلاج وهو لا يتوفر في المستشفى مما تطلب مني احضاره من الصيدليات الاهلية وعند ذهابي الى الصيدليات صعقت من سماع تسعيرة ذلك العلاج وهو بسعر ٤٥ الف دينار عراقي للامبولة الواحدة والعلاج يحتاج الى اكثر من امبولة ما اضطرني للتراجع عن قراري في الشراء، ولم استطع ان اشتريه، الى ان قال لي احد الاصدقاء : يوجد في احدى الصيدليات بمدينة الصدر هذا النوع من (الامبولات) وهي مجانية لان شخصا قد اودعها للعمل الخيري.

البطاقة الدوائية

يتساءل كاظم سامي ٣٥ سنة (موظف) : ما هو مصير المواطن البسيط ذي الدخل المحدود في ظل ارتفاع محموم لاسعار الأدوية؟، وثمة اكثر من ازمة ومشكلة ليصل به الامر الى حد ازمة الدواء، لاسيما أولئك الذين يعانون من امراض مزمنة، ناهيك عن الامراض الاخرى، لذا يجب على الحكومة ان تتحمل جزءا كبيرا من مسؤوليتها في توفير الحصة الدوائية للمواطن.

كما أكد يوسف جليل ٤٤ سنة (معلم) ضرورة اعطاء اهمية بالغة لقضية ارتفاع اسعار الأدوية لما تتركه من اثار وصفها بالمؤلمة على المواطن بالدرجة الاولى، داعيا الجهات ذات العلاقة في وزارة الصحة ومجلس الوزراء للتدخل بصورة عاجلة وبما يسهم برفع المعاناة عن المواطن، إضافة الى الاستجابة الى مطاليب العاملين في مهنة الصيدلة، للعمل على تخفيض اسعار الأدوية والعقاقير الطبية ذات المساس الكبير بحياة المواطنين.

بدائل من الأرصفة

السيدة هيفاء حسين ٤٠ سنة (كاتبة في مدرسة) تقول : ان الخوف على المواطن ليس من الأدوية المستوردة من مناشىء رديئة وعدم خضوعها للفحص فقط، وانما الخوف كل الخوف من تلك الأدوية التي تباع على الارصفة والتي معظمها منتهية الصلاحية، إضافة الى ذلك فان وزارة الصحة لم تقم بأي فعل جاد لمعالجة ظاهرة ارتفاع أسعار الأدوية في الصيدليات، فنحن مانزال نرى هؤلاء الذين يديرون (جنابر) الأدوية التي انتشرت بشكل لافت للنظر في الشارع العراقي والتي معظمها قد انتهت صلاحيته وبات اذاه اكثر من نفعه، فهل سنسمع عما قريب اجراءات سريعة وصارمة لوزارة الصحة لمعالجة هذه الظاهرة.

كما ان جاسم مهدي ٥٠ سنة (كاسب) لم يكن امامه الا خيار ادوية الرصيف حيث قال: جنون ارتفاع اسعار الأدوية جعلنا نتجه الى ادوية الرصيف لنتعالج بها اذ ان هذا الارتفاع لا يفسر الا بجشع نفوس بعضهم ولا ادري هل غاب الضمير الانساني الى هذا الحد.

وتحدثت الحاجة أم محمود التي تعاني من امراض مزمنة عدة، بعد خروجها من احد المستشفيات قائلة: لقد نفد راتبي التقاعدي الى حد لم استطع شراء الدواء من الصيدلية التي تمتلك انواعا عدة من الدواء نفسه الذي استعمله لمرضي وهذا الدواء من مناشئ عدة لكني ابحث عن المنشأ الاصلي أو الاكثر امانا الا ان سعره في الصيدلية غال مما يضطرني الى شرائه من صيدليات الرصيف بسعر اقل ومناسب.

حسب احصائيات لوزارة الصحة يوجدمايقارب٧٠٨ اشخاص يعملون في مجال بيع الأدوية بصورة غير رسمية،وهم مطلوبون قضائيا، لانهم يعتبرون السبب المباشر في ارتفاع اسعار الأدوية،والرقم هذا تضاعفه منظمة الهلال الاحمر في العراق التي تشير الى ان معلومات دقيقة حصلت عليها تفيد بان هناك ٢٦٧٠ شخصا يعملون في هذا المجال،الامر الذي ادى الى انتشار انواع مختلفة من الأدوية لم تكن سابقا متداولة في الصيدليات والمذاخر لكن ضعف الرقابة الصحية والامنية لفترة من الوقت اعطى الضوء الاخضر لتجار وسماسرة الدواء الخفي مثل حبوب الهلوسة والادمان فضلا عن بيع الأدوية غير الخاضعة الى الفحص والرقابة الصحية وباسعار مرتفعة.

رفع الوعي الصحي

ويؤكد الصيدلاني محمد تحسين صاحب صيدلية الطيف قائلا: يجب ان نقوم بحملة كبيرة تأخذ على عاتقها الدعوة الى العمل على رفع الوعي الصحي للمواطن وزيادة الحملات الاعلانية في وسائل الاعلام وطبع الصور والبوسترات التوضيحية ووضعها في الاماكن العامة والتجمعات السكنية الكبيرة وذلك لاطلاع اكبر شريحة سكانية في المجتمع، لافتا الى اهمية اعادة النظر بالمناهج الدراسية في المدارس والمعاهد والكليات للتأكيد على ضرورة الارتقاء بالوعي الصحي للمواطن في تلك المؤسسات التعليمية والقضاء بشكل نهائي على ظاهرة تجارة الأدوية على الأرصفة، والعمل على دعم الصناعات الدوائية المحلية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع والعمل على توسيع المصانع الحالية ودعم المعامل الاهلية وتفعيل الرقابة الحكومية على الأدوية المستوردة وإعادة النظر بالتشريعات القانونية التي تنظم كيفية بيع وتداول الأدوية في المذاخر والصيدليات من قبل جميع الاطراف المختلفة.

نحن بشر قبل كل شيء

منال جابر صيدلانية عامله في صيدلية الياسمين تقول : ان الاسعار تتفاوت وتتغير وذلك يعود الى أسباب عدة، منها،مصدر الشراء فثمة فروقات ما بين مذخر واخر، حيث يصل الفرق الى اكثر من دولار للمادة الواحدة.وهناك الايجارات المرتفعة للصيدليات . ان الربح الطبيعي يتراوح بين ٢٠ الى ٢٥٪ وهي نسبة معقولة ومقبولة علما باننا في السابق كانت لدينا حصة دوائية مقررة وكانت الارباح على هذا الاساس ، والان هذه الحصة قد ألغيت، اما بخصوص الأدوية الفاسدة او المغشوشة او(الاكسباير) فانها مجرد اشاعة او اغراض كيدية فالأدوية تستورد وفق منظومة ضوابط صارمة في المنافذ الحدودية الى حين دخولها العراق.

واضافت :ان تحميل الصيادلة المسؤولية بالكامل فيه اجحاف : فنحن قبل ان نكون صيادلة اناس وبشر ولدينا حس انساني عال.

اسباب مختلفة

يقول الصيدلاني حسان رابح صاحب صيدلية الثناء : ان أصل المشكلة مرتبط بعوامل متعددة، منها عدم احكام الدولة سيطرتها على مفاصل العملية التجهيزية والفوضى الامنية السابقة التي أفضت الى خلق حالة من الارباك في انسيابية عمل المؤسسات الصحية، هذه العوامل ساهمت بصورة مباشرة في عرقلة ترتيب الوضع الدوائي في العراق.

أما الصيدلاني علي قاسم صاحب صيدلية في حي الغدير، فله رأي اخر حيث قال :كانت هناك آلية للتجهيز تتسم بشفافية عالية، وهي تتمحور في اطار يتلخص بان الدواء المطروح في الصيدليات مستورد من قبل وزارة الصحة، وهي الجهة المعنية دون سواها بعملية البيع والتجهيز للصيدليات الاهلية والمؤسسات الصحية الحكومية بأسعار مدعومة، الى ان جاءت اللحظة التي بات توفر الدواء فيهاعملية صعبة او شبه مستحيلة في المستشفيات والعيادات الحكومية، وهذا الامر بالتاكيد ساهم في رفع أسعاره في الصيدليات الخاصة، وكذلك الحال ينطبق على الأدوية المصنعة في معمل سامراء، وهو يعتبر المصدر الوحيد في العراق المختص في صناعة الأدوية، فضلا عما آلت اليه عملية تسريب الأدوية الى الوسطاء ثم الى المذاخر والصيدليات، وهذا الامر بطبيعة الحال قد ساهم هو الاخر في اختفاء قسم كبير من الأدوية من الصيدليات.

رفع الدعم الحكومي وتدهور الصناعة الدوائية الوطنية وجشع تجار الأدوية وراء الأزمة والحلول مؤجلة الى إشعار آخر!

اسعارنا قياسية

ابو كمال صاحب مذخر أدوية الشفاء، قال: من المؤكد ان المادة الدوائية تتعرض اسعارها الى الارتفاع والانخفاض تماشيا مع الوضع العام وما تشهده الحياة من غلاء في المجالات كافة، علما بان اسعار الدواء شهدت استقرارا في الاشهر الاربعة الماضية، اما اليوم فهي في حالة ارتفاع. فيما يتعلق بنا كمذخر فنحن نعتمد آلية محددة ترتبط بنسبة قوامها ٦٪ من اصل الشراء، علما بان اسعار الدواء في العراق تعد قياسية نسبة للدول المجاورة مثل الاردن او سوريا او دول اخرى، وهي تتركز حول منظار الحكومة العراقية الداعم لحالة الانخفاض في الاسعار وكذلك هي تقدم حالة اخرى من الدعم عبر فرض رسوم هامشية على الأدوية، عكس الدول المجاورة وعلى سبيل المثال وليس الحصر فالعلاج الاردني في الاردن نفسها اعلى من قيمته في العراق.

وقال جاسم محمد، وهو مالك مذخر ادوية : الحقيقة ان وزارة الصحة نفسها لا تملك الدواء الكافي حتى في مستشفياتها، فكيف ستتمكن من سد الفراغ؟ واشار الى ان المسؤولين يستغرقون شهورا لمنح اجازة استيراد ادوية والمصادقة على الأدوية التي يخطط المستورد لجلبها الى العراق.

المنطق الربحي

الدكتور ماهر لؤي طبيب امراض الأطفال، يرى ان هناك فرقا شاسعا بين القدرة الشرائية للمواطن وبين الاسعار الحالية للادوية والعقاقير الطبية وهذا يرجع الى عدة اسباب منها انعدام وجود رقابة صارمة على الأدوية المستوردة سواء على الحدود ام على المذاخر في مراكز المدن، علاوة على عدم وجود سياسة سعرية للادوية خاصة التي تباع في الصيدليات، مع تراجع او الاختفاء التام لدور الصيدليات التي كانت تابعة الى المؤسسات الصحية الحكومية كصيدلية بلاط الشهداء التي كانت حتى وقت قريب تقدم خدماتها بشكل فاعل الى شريحة واسعة من المواطنين وخاصة للحاجات المتزايدة من الأدوية للأمراض المزمنة، مشيرا الى ان هيمنة المنطق الربحي بعد الفترة التي تلت فرض العقوبات الاقتصادية على العراق عقب عام ١٩٩١ وما تلا ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية تركت اثارها على المواطن بالدرجة الأولى.

بعيدا عن أخلاق المهنة

بينما يقول الدكتور انمار صلاح طبيب في مستشفى السماوة الذي يعمل في احد المستشفيات الخاصة :ان اثار ارتفاع اسعار الأدوية خلال الفترة الماضية امتدت الى من هم يعملون داخل المؤسسات الصحية وفي هذا ابتعاد واضح عن اخلاقيات وسلوكيات المهنة الواجب اتباعها والعمل بها، وهو ما يترك فراغا واسعا لدى العاملين بالكادر الصحي يمنعهم من اداء واجباتهم الموكلة اليهم وبالتالي تراجع مستوى الصحة العامة لدى المواطن، إضافة الى ضعف الوعي الاستهلاكي لدى المواطن في تعامله مع الأدوية وشرائه لأدوية قد لا يحتاجها في المنزل والتي غالبا تكلفه مبالغ كبيرة .

صناعة الأدوية

وفيما يتعلق بصناعة الأدوية العراقية عد مدير عام قطاع الغذائية والدوائية في وزارة الصناعة والمعادن الدكتور حمودي عباس حميد، صناعة الأدوية في العراق من الصناعات المهمة التي حققت اعلى قيمة مضافة للبلد بين الصناعات المدنية، مشيرا الى ان شركتي سامراء ونينوى الحكوميتين بالإضافة الى الشركة العربية لصناعة المضادات الحيوية (اكاي) ساهمت بنسبة ٥٨٪ من انتاج الأدوية وكذلك وجود ٢٠ معملا دوائيا للقطاع الخاص.. ولكن هناك معوقات تعترض تصنيع الأدوية بسبب ضعف الدعم الحكومي للشركات الوطنية والتشريعات التي كانت تحد من حركة القطاع الخاص على العكس من وجود شركات وطنية عالمية تتلقى تشجيعا من حكوماتها وخصوصا الدوائية، اما في العراق فنلاحظ ان تعليمات اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء تحد من تشجيع انتاجنا الوطني مقارنة بالدول المتقدمة.

إجراءات الصحة

أحد المسؤولين في وزارة الصحة الدكتور محمود الخفاجي مدير صحة بابل تحدث عن آليات استيراد الدواء وفحصه مؤكدا: ان وزارة الصحة لا تسمح بتداول أي دواء مهما كان منشؤه حتى الدواء المنتج عراقيا ما لم يتم فحصه من قبلها في مركز الرقابة الدوائية سعيا منها لتجنيب المواطنين أضرار الأدوية الرديئة وذات المناشئ المجهولة، واضاف الخفاجي: ان صحة الإنسان هي الأهم على كل المستويات وعليه يجب حمايتها ورعايتها وتقديم الدواء ذي المواصفات الجيدة للمواطن العراقي . إلى ذلك شكا أصحاب مذاخر الأدوية في بابل من تردي واقع العمل في مذاخرهم بسبب منعهم من شراء الأدوية ما لم تكن تحمل شهادة فحص من وزارة الصحة. وقال صاحب أحد المذاخر : ان الصيدليات في بابل امست تشتري دواءها من محافظات مجاورة بسبب عدم وجوده في مذاخرنا علما أن المحافظات الأخرى وخاصة بغداد لا تطبق قرار وزارة الصحة الذي تطبقه صحة بابل والقاضي بعدم شراء الدواء ما لم يحمل شهادة فحص من وزارة الصحة . هذا ويذكر أن وزارة الصحة العراقية لديها مركز فحص واحد فقط – في بغداد – وهو غير قادر على فحص جميع الأدوية المستوردة إلى العراق كما ان المذاخر والصيدليات العراقية تغرق بالأدوية مجهولة المناشئ أو رديئة النوعية وقد أصبحت ظاهرة الدواء غير الفعال منتشرة في العراق يقرها الأطباء والصيادلة معاً.

الأعشاب بديلاً!

ومن جانب آخر شهدت السنوات الأخيرة ازدهارا واضحا لعيادات التداوي باستخدام الاعشاب او ما تعرف محليا بالطب الشعبي، في مختلف مناطق العراق، في ظل ارتفاع أجور الفحص التي يتقاضاها الأطباء في عياداتهم الخاصة وتردي الخدمات في المستشفيات الحكومية، وارتفاع أسعار الأدوية في صيدليات القطاع الخاص ولا تكاد منطقة أو حي من أحياء بغداد والمحافظات، الراقية منها والشعبية، تخلو من عيادة لطب الاعشاب تقدم خدماتها للزبائن، وتعالج مختلف الأمراض.

وفي هذا السياق، قال عبدالله الغرباوي صاحب محل لبيع الاعشاب في الكرادة : إن انتشار عيادات التداوي بالإعشاب في بغداد لم يكن وليد اللحظة، فقد بدأت هذه العيادات بالانتشار منذ فترة التسعينيات نتيجة ظروف الحصار، إلا أن الاعوام التي تلت عام ٢٠٠٣، شهدت توسع المهنة بشكل كبير نتيجة لارتفاع أجور الأطباء وأسعار الأدوية في الصيدليات الخاصة وفقدان بعض أنواع الأدوية من السوق، والاهم من كل ذلك هو النجاح الذي أثبته العلاج بالأعشاب.

تقول ام وليد ٤٠ سنة (ربة بيت): اشتري الأدوية المصنوعة من الاعشاب لانها رخيصة في الغالب بالرغم من ان هناك بعض الاعشاب التي تكون اغلى من الأدوية، ولكن عموما هي ارخص

اختلاف المناشئ

جليل كامل صاحب صيدلية الابرار في الكرادة أكد أن انتاج معمل سامراء من الأدوية كان يغطي ثلث الطلب من الاستهلاك المحلي وكان ينتج حوالي (٢٢٠) مادة طبية مستحضرة وان مانسبته ٨٠ ٪ من المواد الداخلة في تصنيع الدواء تستورد من الخارج ومن مناشىء عالمية ذات سمعة دوائية عالية، وكانت الأدوية العراقية تصدر الى الخارج .لكن في الفترة الاخيرة تحول الى شركة تعمل بالتمويل الذاتي فزادت اسعاره مئة في المئة. وهو يعزو ذلك الى عدم توفر المواد الاولية الخاصة بصناعة الأدوية مما يضطر القائمين على المعمل الى شراء تلك المواد باسعار عالية، علما بان تلك المواد كانت تصرف الى المعمل عن طريق وزارة الصحة.

وأضاف قائلاً: بالتأكيد ان أسعار الأدوية ارتفعت الى الضعف على الرغم من أن مناشئها غير معروفة او رديئة، مشيرا الى ان سعر علبة كبسول الامبيسيلين يتراوح حاليا بين ٤٠٠ و٥٥٠ دينارا عراقيا في المذاخر في حين انه يباع قبل ذلك بـ ٢٠٠ دينار.

وعلى سبيل المثال بالنسبة للمصابين بارتفاع ضغط الدم فالدواء يختلف بحسب المنشأ، فعلبة أميلودين الهندي المنشأ تباع بـ ١٧٥٠ دينارا، وعلبة زيستريل تباع بـ ١٣٥٠٠ألف دينار، وكمينورمين القبرصي المنشأ يباع بـ ٧٥٠ دينارا ومثله العراقي الصنع يباع بـ ٥٠٠ دينار، وأيضاً علبة كارفيديلول السويسري المنشأ تباع بـ ١٠ آلاف دينار والسوري المنشأ تباع بـ ٣ آلاف دينار.

المشكلة تخص ملايين العراقيين وهي معروضة امام المسؤولين وهم يعرفون كل تفاصيلها العلنية منها والمخفية . والمرضى بانتظار الحلول!

.

صيدليات الارصفة

عروض بالجملة